KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

دور نواب لواء الحلة في تشريع قانون التفتيش الإداري

أ.د. سلام محمد علي حمزة

الباحث علي عبد الحسن نعمة

جامعة القادسية / كلية التربية

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.176(D).19806

الملخص :

جاءتْ قوانين التفتيش الإداري التي حلت محل نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣م بنفس والمحتوى والجوهر ، إلا في بعض الإضافات البسيطة بين قانون وآخر وتوضيحات بشؤون عمل الموظفين وقيامهم بواجباتهم ، وعلاقتها بالسلطة ، وقيام الموظفين بواجباتهم وامور البلديات والحالة العمرانية والشركات الوطنية والاجنبية ، والدعايات المضرة بالحكومة ، وكذلك شؤون الصحف ، وغيرها من المسائل الادارية والاقتصادية مع زيادة في صلاحيات المفتشين الاداريين .

شارك نواب لواء الحلة في طرح مقترحاتهم وأبداء آرائهم وملاحظاتهم في مناقشة لائحة قانون التفتيش الإداري ، والتي أخذت الطابع السياسي والوطني ، إلا أن تلك المشاركة كانت قليلة واقتصرت على نائبين فقط من أصل خمسة نواب مثلو لواء الحلة في الدورة الانتخابية الرابعة ، هما النائب مصطفى عاصم و النائب سلمان البراك ، والذي كان له دوراً متميزاً في طرح الآراء والمقترحات ، وكانت مشاركته نشطة وفعالة جداً ، مما أهلته ليصبح نائباً لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الخامسة ، وترأس عدة جلسات لمجلس النواب بكفاءة واقتدار بغياب رئيس المجلس .

الكلمات المفتاحية : (الحلة ، نواب ، تشريع ، قانون التفتيش الإداري)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The role of the deputies of the Hilla Brigade in legislating the Administrative Inspection Law

Prof. Dr. Salam Muhammad Ali Hamza
Researcher Ali Abdul hassan Nima
University of Qadisiyah / College of Education

Summary

The Administrative Inspection Laws that replaced the Administrative Inspection System of 1923 D came with the same content and essence, except for some minor additions from one law to another and clarifications regarding the affairs of employees' work, their performance of their duties, their relationship to authority, employees' performance of their duties, municipal matters, the urban situation, national and foreign companies, and propaganda harmful to the government, as well as Newspaper affairs, and other administrative and economic issues, with an increase in the powers of the administrative inspectors.

The representatives of the Hilla district participated in presenting their proposals and expressing their opinions and observations in the discussion of the administrative inspection law regulation, which took on a political and national character. Representative Salman Al-Barrak, who had a distinguished role in

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

presenting opinions and proposals, and his participation was very active and effective, which qualified him to become Deputy Speaker of the House of Representatives in the fifth electoral session, and he presided over several sessions of the House of Representatives efficiently and competently in the absence of the Speaker.

Keywords: (Hilla, deputies, legislation, administrative inspection law)

المقدمة :

كان لنواب الحلة دوراً كبيراً في مناقشات لائحة قانون التفتيش الإداري وخصوصاً النائب سلمان البراك ، والذي كان له دوراً متميزاً في طرح الآراء والمقترحات ، وكانت مشاركته نشطة وفعالة جداً ، مما أهلته ليصبح نائباً لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الخامسة ، وترأس عدة جلسات لمجلس النواب بكفاءة واقتدار بغياب رئيس المجلس ، ومن خلال ذلك الدور وظف الباحث مشاركة نواب لواء الحلة على ان تكون عنواناً لبحثه الموسوم ((دور نواب لواء الحلة في تشريع قانون التفتيش الإداري)) لكون قانون التفتيش الإداري من القوانين المهمة التي تخدم مصلحة البلد ، وأن تشريعه يقضي على هيمنة الموظفين البريطانيين ، واعطاء دور للموظفين العراقيين بإدارة الدولة .

أحتوى البحث على مقدمة واربعة مباحث وخاتمة ، وجاء المبحث الأول بعنوان ((قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣ م)) الذي اصدرته وزارة الداخلية العراقية ليحل محل نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣م ، وتناول المبحث الثاني ((قانون التفتيش الإداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦م)) والذي جاء ليحل محل قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م ، والذي اعطى صلاحيات واسعة للمفتشين الإداريين

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

منها حق استجواب المتصرفين في الالوية ، وجعل تحسين الوضع الوظيفي للموظف مرهون بما يكتبه المفتش في تقريره الذي يرسله الى وزارة الداخلية مما خلق نوع من التنافس ما بين الموظفين أدى بالتالي الى تطوير الإداء الإداري ، وجاء المبحث الثالث بعنوان ((دور نواب لواء الحلة في تشريع قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م)) والذي أدى به نواب لواء الحلة دوراً كبيراً في تشريع القانون وخصوصاً النائب سلمان البراك ، أما المبحث الرابع فقد تناول ((دور نواب لواء الحلة في تشريع قانون التفتيش الإداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦م)) .

واعتمد البحث على مجموعة من المصادر كان في طليعتها والوثائق المنشورة وشملت محاضر مجلس النواب المحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية ، والتي كانت العمود الفقري للبحث نظراً لما تحويه من معلومات مهمة وكبيرة لا يمكن الاستغناء عنها في أي حال من الأحوال .

و اعتمد البحث ايضاً على عدد من الوثائق المنشورة وتشمل القوانين والأنظمة والتعليمات الحكومية التي تصدرها وزارة العدلية للتعرف على القوانين والانظمة و سجلات جدول كبار موظفي الدولة خلال العهد الملكي ، للتعرف على كبار الشخصيات التي تولت مناصب إدارية ، بالإضافة الى بعض المصادر المتنوعة التي اغنت البحث بالمعلومات.

المبحث الأول : قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣ م

أنتقل نظام التفتيش الإداري الى مرحلة جديدة مع بداعة عهد الاستقلال ليتحول الى قانون نال ثقة الوزارة ومجلسي النواب والاعيان العراقيان [١] ، فأصدرت وزارة الداخلية قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م [٢] ليحل محل نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣ م ، واحتوى على ٢١ مادة قانونية تم في أغلبها تعديل مواد نظام التفتيش الإداري ، ونص على أن تقوم وزارة الداخلية بتأليف هيأة تفتيش إداري

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تتكون من رئيس ومفتشين إداريين وأن يكون تعينهم بإرادة ملكية تصدر بناءً على مقترح وزير الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء ، وتكون درجة المفتشين الإداريين ورئيسهم من أحدى الدرجتين العليا حسب أحكام قانون الخدمة المدنية [٣]، ومن بين الموظفين المحنكين بالإدارة والحائزين على الاقتدار العلمي الكافي ، وكذلك المتصرفون يجب أن يتمتعون بنفس الصفات المذكورة [٤] .

قسم قانون التفتيش الإداري الالوية الى مناطق تفتيشية ويعين لكل منطقة مفتش إداري واحد ، ويكون مقرهم في العاصمة بغداد ، ووزير الداخلية المرجع المباشر لرئيس المفتشين الإداريين وإليه يرفع تقاريره، والمفتشون الإداريون تابعين الى رئيسهم ويتلقون أوامر وزير الداخلية بواسطته [٥].

كانت هناك أسباب موجبة لصدور هذا القانون ويمكن أن نوجز تلك الأسباب بما يلي :

- من أجل ايجاد كفاءات علمية وطنية يمكنها ان تدير هيئة التفتيش الإداري بعيداً عن التدخل البريطاني وخصوصاً بعد دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ م .
- التداخل في مهام عمل المستشار من مهام استشارية الى مهام تنفيذية وهذا مخالف لنظام التفتيش الإداري الصادر عام ١٩٢٣ م .[٦]
- الازدواجية في عمل المفتشين الإداريين البريطانيين ، وأنهم غير ملزمين في رفع التقارير المطلوبة منهم الى الوزارة [٧] .
- الرغبة الوطنية بتحويل جهاز التفتيش الإداري الذي يديره الموظفون البريطانيون الى موظفين عراقيين بعد وجود موظفين إداريين عراقيين ذو كفاءة وخبرة عالية قادرين على تسيير دوائر الدولة .[٨]

عُينّ عبد العزيز القصاب [٩] في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٣م أول رئيس لهيئة التفتيش الإداري بعد صدور قانون التفتيش الإداري ، والذي تم تقسيم الألوية العراقية الى خمس مناطق تفتيشية ، وضمت المنطقة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التفتيشية الأولى ألوية الموصل و أربيل تحت مسؤولية الميجر ر . س . ان ويلسن وضمت المنطقة التفتيشية الثانية ألوية كركوك ، ديالى ، السليمانية تحت مسؤولية الكابتن س . ا . ج . كوان ، وأما المناطق المتبقية الثالثة والرابعة والخامسة فوقعت تحت مسؤولية المفتشين العراقيين فضمت الثالثة ألوية بغداد ، الكوت ، الدليم فعُينّ عليها عبد المجيد بك اليعقوبي ، والمنطقة التفتيشية الرابعة التي ضمت ألوية الحلة ، الديوانية ، كربلاء ، وعين عليها المفتش الإداري عمر نظمي ، والخامسة التي ضمت ألوية البصرة، العمارة ، المنتفك وعُينّ عليها نشأت بك السنوي ، وتم تحديد ذلك من خلال البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية [١٠].

المبحث الثاني : قانون التفتيش الإداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦م

أصدرت وزارة الداخلية قانون التفتيش الإداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦ م [١١] ، لتعديل قانون التفتيش الإداري السابق رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م ، وأحتوى القانون الجديد على ثلاثة عشر مادة قانونية ، ونص على أن تؤلف وزارة الداخلية هيئة تفتيش من مفتشين إداريين لا يزيد عددهم على عشرة للقيام بالوظائف المنصوص عليها ، وان يكون وزير الداخلية هو رئيس هيئة التفتيش الإداري ، وحدد الدرجة الوظيفية للمفتشين الإداريين ، اذا اصبحوا وفق هذا القانون الجديد من الدرجة الرابعة فما فوق باستثناء الاجانب المستخدمين بعقود خاصة [١٢] ، بعدما كانوا بالقانون السابق من أحدى الدرجتين العليا [١٣]، منع قانون التفتيش الإداري لسنة ١٩٣٦م المفتشين الإداريين تفتيش الرسائل والبرقيات الصادرة والواردة بواسطة دائرة البرق والبريد [١٤]، بينما كان ذلك متاحاً للمفتشين الإداريين في قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م[١٥]، أعطى قانون عام ١٩٣٦م في مادته (السادسة / أ) الحق للمفتشين الإداريين سحب يد أي موظف من الموظفين التابعين للتفتيش ماعدا رؤساء الدوائر والمتصرفين عند ظهور اختلاس أو تصرفات سيئة في

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المعاملات ، وعند امتناع الموظف عن اعطاء الاجوبة وابراز الدفاتر والأوراق الحسابية والقيود الرسمية[١٦] .

أعطى قانون عام ١٩٣٦ م في مادته (الثامنة أ و ب) صلاحيات واسعة للمفتشين الإداريين كحق استجواب المتصرفين في الألوية ، وجعل تحسين الوضع الوظيفي للموظف مرهون بما يكتبه المفتش في تقريره الذي يرسله الى وزارة الداخلية مما خلق نوع من التنافس ما بين الموظفين أدى بالتالي الى تطوير الإداء الإداري ، فطلبت وزارة المالية الاستعانة بمفتشي وزارة الداخلية للتفتيش عن الأمور المالية في الالوية بسبب قلة كوادرها المتخصصة في الامور المالية ، وتحفيز موظفيها الى تقديم أداء وظيفي جيد[١٧]، وأما المادة التاسعة نصت على الترقية والترفيع لا يرفع او يثبت أي موظف من موظفي الالوية بين الدرجتين الثالثة والعاشرة قبل ملاحظة تقارير المفتشين عنهم [١٨]

المبحث الثالث : دور نواب لواء الحلة في تشريع قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م

لقد طرأت تغيرات في الجانب الإداري بعد دخول العراق عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢م [١٩]، فكان التحول نحو إدارة الدولة من خلال إيجاد الكفاءات الإدارية التي تدير مؤسسات الدولة العراقية ، لذلك وجبّ على الحكومة العراقية إجراء تغيير على نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣ م ، وأصدار قانون يحل محله يتماشى مع الوضع الراهن ، وبناءً على التقرير الذي قدمته لجنة أمور الإدارة والسياسة في مجلس النواب بشأن لائحة قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣م ، عقد مجلس النواب العراقي جلسته السادسة والثلاثون للدورة الانتخابية الرابعة اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م برئاسة جميل المدفعي[٢٠]، في يوم السبت الأول من تموز ١٩٣٣م وبحضور جميع الأعضاء عدا من تغيب بعذر أو بدون عذر [٢١] ، وقبل أن تبدأ المناقشات حول لائحة قانون التفتيش الإداري طلب وزير العدلية محمد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

زكي[٢٢] ، من رئيس المجلس أن يوافق على المذاكرة لأهمية اللائحة وبصورة مستعجلة وقدم أقتراحاً بذلك ((بناءً على أهمية لائحة قانون التفتيش الإداري أطلب من المجلس الموقر الموافقة على المذاكرة بشأنها بصورة مستعجلة)) [٢٣] ، فطلب رئيس المجلس التصويت على مقترح وزير العدلية للموافقة فرفعت الأيدي للموافقة .

بدأت مناقشات مجلس النواب بعد أن تلى نص المادة الأولى ، فشارك نواب لواء الحلة في طرح مقترحاتهم وأبداء آرائهم وملاحظاتهم في مناقشة لائحة قانون التفتيش الإداري ، والتي أخذت الطابع السياسي والوطني، إلا أن تلك المشاركة كانت قليلة واقتصرت على نائبين فقط من أصل خمسة نواب[٢٤] مثلو لواء الحلة في الدورة الانتخابية الرابعة ، هما النائب مصطفى عاصم[٢٥] و النائب سلمان البراك [٢٦] ، والذي كان له دوراً متميزاً في طرح الآراء والمقترحات ، وكانت مشاركته نشطة وفعالة جداً ، مما أهلته ليصبح نائباً لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الخامسة ، وترأس عدة جلسات لمجلس النواب بكفاءة واقتدار بغياب رئيس المجلس[٢٧] ، بدأت المناقشات بعد أن تليّ نص المادة الأولى: ((تؤلف وزارة الداخلية هيأة تفتيش إداري من رئيس ومفتشين إداريين على قدر اللزوم للقيام بالوظائف المنصوص عليها في هذا القانون))[٢٨] ، كان الاعتراض على عبارة ((على قدر اللزوم)) ، وطالب النواب بتغيرها لكونها عبارة مبهمة وغامضة بنفس الوقت ، وكان من الأفضل أن يحدد عدد المفتشين الإداريين ، وهذا ما تطرق له النائب رضا الشبيبي [٢٩] ممثل عن لواء بغداد ، واعترض النائب علي محمود [٣٠] ممثل عن لواء الكوت وقال : ان عبارة ((بقدر اللزوم)) هي عبارة مطاطة ويمكن للوزارة أن توظف موظفين بلا لزوم ، لأنها أجازت للوزارات ان تعين مفتشين إداريين بقدر اللزوم [٣١] ، ثم تكلم النائب مصطفى عاصم ممثل عن لواء الحلة وأيد رأي النائبين السابقين حول تحديد عدد المفتشين الإداريين في بادئ الأمر ، ثم قدم اقتراح

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بحذف عبارة على قدر اللزوم من المادة الأولى وإضافة عبارة لا يتجاوز عددهم الخمسة بدلاً منها ، ثم طلب النائب من رئيس المجلس ((هل أن الحكومة تريد ان توافقنا الرأي في تحديد عدد المفتشين أو على التحديد الوارد في المادة الأولى ورفع عبارة على قدر اللزوم في تعيين العدد أم لا فأرجو من الحكومة أن تبين رأيها حول هذه القضية)) [٣٢] ، فطلب رئيس المجلس من الحكومة ان تبين رأيها ، فتكلم رشيد عالي الكيلاني[٣٣] رئيس الوزراء قائلاً : ((ان الحكومة لا تعارض من حيث الأساس، لكن تحديد العدد الى خمسة مستحيل قبوله إذا أرادت الحكومة أن تجعل من التفتيش الإداري قوياً ، وأن العدد خمسة لا يتناسب مع عدد الالوية الأربعة عشر وعدد الأقضية السبعين قضاء وعدد النواحي الذي يتجاوز ٣٠٠ ناحية ، وهذا لا يجعل أجراء التفتيش كما هو مطلوب ، لذا ترى الحكومة ابقاء المادة على ما هيّ عليه الى أن تتمكن من تثبيت العدد المعين)) [٣٤] ، فكان هذا رأي الحكومة فلم يؤيده سوى النائب ابراهيم حييم [٣٥] ممثل لواء بغداد .

رد النائب مصطفى عاصم على رأي الحكومة قائلاً : ((ان عدد الألوية اربعة عشر لواءً وفي لائحة هذا القانون المادة الخامسة تقول (تقسم الالوية الى مناطق تفتيشية ببيان يصدره وزير الداخلية ويعين لكل منطقة تفتيشية مفتش إداري) وعليه أذا قسمت الحكومة الالوية الى مناطق ، واصبحت ستة مناطق فيكون عدد المفتشين الإداريين ستة وهكذا ، والحقيقة ان تحديد عدد المفشين هو الاصلح))[٣٦] .

وبعد نقاش طويل وعقيم على أصل العبارة ((على قدر اللزوم)) في المادة الأولى طلب الرئيس التصويت على المادة ، فتم التصويت على أصل المادة ولم تحذف العبارة ((على قدر اللزوم))[٣٧] .

ودارت المناقشات حول المادة الرابعة ((يعين المفتشون الإداريون ورئيسهم من بين الموظفين المحنكين في الإدارة والحائزين على الاقتدار العلمي الكافي ويرجح المتصرفون المتصفون بالصفات المذكورة على

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أن يكون المفتشون عراقيين وذلك من غير مساس بالمفتشين الإداريين من الأجانب الموجودين الى حين انتهاء عقودهم أو الغائها)) [٣٨] من قانون التفتيش الإداري والتي كان محتواها ((يعين الموظفين المحنكين)) .

واعترض على هذه المادة النائب علي محمود من الكوت ، وايده النائب سعيد ثابت[٣٩] ممثل لواء الموصل ، و صادق البصام [٤٠] ممثل لواء الديوانية ، واقترح النائب زامل المناع[٤١] ممثل لواء المنتفك أضافة كلمة (العراقيين) بدلاً من كلمة (الموظفين) لتكون أكثر دقةً ومفهومية ، فأشتد النقاش حول هذه المادة بين النائب علي محمود ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، حتى خرج عليهم النائب السيد نصرت الفارسي [٤٢] ممثل لواء بغداد بحلاً وسطياً ينهي النقاش الطويل وهو أضافة العبارة الآتية : ((على أن يكون المفتشون عراقيين وذلك من غير مساس بالمفتشين الإداريين من الأجانب الموجودين الى حين انتهاء عقودهم أو الغائها)) [٤٣] ، فتم تعديل المادة فرفعت الايادي بالموافقة عليها ، فلم يكن لنواب الحلة أي دور ومشاركة في مناقشة هذه المادة .

شارك النائب سلمان البراك في مناقشة المادة الحادية عشرة والتي نصت : ((للمفتشين الإداريين حق تفتيش جميع دوائر الحكومية والبلديات ماعدا المحاكم والجيش والدوائر التي لها مفتش خاص وتقديم تقاريرهم الى رئيسهم الذي عليه ان يرسل نسخة منها الى وزارة الداخلية))

أما تفتيش الدوائر المالية في الالوية فانه يجري بمقتضى المادة الـ(١٢) [٤٤]، فكانت مشاركته فعالة من خلال ما طرحه ، وتحدث قائلاً : ((ان هذه المادة لم تذكر الشرطة والمعارف والجيش ودائرة الاوقاف))، واقترح ان تحذف عبارة (عدا المحاكم) ، لأن لها مفتشًا خاصًا أو نضيف عبارة ((الشرطة والجيش والمعارف ودائرة الأوقاف)) ، لأن لكل دائرة من هذه الدوائر مفتش خاص [٤٥] .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

فرد عليه وزير العدلية محمد زكي صالح ((أن هذه اللائحة هي لائحة قانون التفتيش الإداري ولا يمكن ان يتصور أن المفتش الإداري يذهب ويفتش الجيش وأما المحاكم وضعت هنا حفظاً لاستقلالها)) ، فرد النائب سلمان البراك على وزير الداخلية قائلاً : ((أنا تكلمت حول الجيش لأن الجيش يدخل ضمن دوائر الحكومية فإذا لم تضع كلمة الجيش ضمن هذه المادة يمكن المفتش الإداري أن يأتي ويفتش الجيش لهذا أقدم اقتراحي بذلك)) [٤٦] ، أراد النائب سلمان البراك بهذا الاقتراح هو ابعاد الجيش والمؤسسة العسكرية عن التفتيش الإداري من وإضافة كلمة الجيش الى أصل المادة لكون الجيش لديه مفتش خاص هو وبعض الدوائر الأخر ، لذلك تدخل وزير الدفاع جلال بابان [٤٧] في النقاش قائلاً : ((ان التفتيش الإداري لا دخل له في الجيش لأن الجيش له مفتش خاص)) ، وهذه المداخلة من وزير الدفاع تؤيد ما طرحه النائب سلمان البراك هو أضافة كلمة الجيش بعد كلمة المحاكم في أصل المادة الحادية عشرة من قانون التفتيش الإداري ، فأيد ذلك النائب رشيد الخوجة[٤٨] ممثل لواء بغداد ، وطلب من رئيس المجلس و النواب أن يوافقوا على مقترح النائب سلمان البراك ويصوتوا عليه ، إلا أن النائب محمد رضا الشبيبي [٤٩] ممثل لواء بغداد عارض المقترح ، وطلب عدم اللزوم بالتصويت عليه .

وبعد النقاش الطويل حول هذه المادة طلب الرئيس من النواب التصويت على مقترح النائب سلمان البراك فصوت الجميع وقبل الاقتراح [٥٠] .

وبعد تصويت مجلس النواب العراقي على قانون التفتيش الإداري عرض القانون بجميع بنوده على مجلس الأعيان في ٤ تموز ١٩٣٣م للتصويت عليه فتمت الموافقة عليه بالأجماع[٥١] ، وبعدها عرض على جلالة الملك فيصل الأول وحصلت الموافقة عليه وأصدرت إرادة ملكية ، ونشر في جريدة الوقائع العراقية في ٨ تموز ١٩٣٣م .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ويبدو من خلال المناقشات التي شارك فيها نواب لواء الحلة مصطفى عاصم وسلمان البراك قد تركزت حول المادة الأولى والمادة الحادية عشرة ، وقد بذل النائبين قصارى جهودهم في مناقشة هاتين المادتين ، إلا أن دور النائب سلمان البراك كان دوراً فعالاً في اغلب المناقشات لما يمتلكه من شخصية سياسية وإدارية أستطاع أن يُقنع الجميع في تعديل المادة الحادية عشرة .

ويمكن أن نعلل قلة مشاركة نواب لواء الحلة في مناقشات قانون التفتيش الإداري هو أن معظم نواب لواء الحلة كانوا من مجتمع الريفي ، لذلك لم يكن لهم مشاركات بالجوانب السياسية ، واقتصرت مشاركاتهم ومناقشاتهم في الأمور التي تخص الزراعة والأرض والري أكثر من الجوانب الأخر بسبب انحدارهم الريفي والعشائري الذي يحتم عليهم ذلك .

المبحث الرابع : دور نواب لواء الحلة في تشريع قانون التفتيش الإداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦م

وضعت الحكومة العراقية لائحة قانون التفتيش الإداري ليحل محل قانون التفتيش الإداري لسنة ١٩٣٣م ، وذلك بعد أن رأت وجوب تعزيز التفتيش ليقوم بواجبه على أكمل وجه ، فقدمت تلك اللائحة الى مجلس النواب العراقي ليتم التصويت عليها بعد أن تمت مناقشة مواد تلك اللائحة من قبل لجنة الإدارة والسياسة في مجلس النواب ، ولذلك الغرض ولأغراض أخرى عقد مجلس النواب جلسته السابعة والعشرين من الدورة الانتخابية السادسة اجتماع اعتيادي برئاسة محمد زكي صالح يوم الثلاثاء المصادف ٤ شباط ١٩٣٦م ، بحضور جميع الأعضاء عدا من تغيبوا بإجارة وبدونها[٥٢] ، وقبل أن تتلى المادة الأولى للمناقشة والتصويت عليها أنتقد النائب عبد العزيز القصاب لائحة قانون التفتيش الإداري انتقادًا لاذعًا ((يؤسفني أن أقول بأن التفتيش الإداري في البلاد لم يستقر له حال ولم تثبت مبادئه والغاية المنشودة منه على حالة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

واحدة ، فالتفتيش وقوانينه معرضة للتبديل والتغيير ورجال التفتيش معرضون للتنقل والتبديل ولذلك لم ينجح التفتيش في البلاد)) ، وجاء انتقاده لهذه اللائحة للأسباب :

أولاً : إدخال المفتش المالي بمعية رئيس الهيئة التفتيشية مع بقاء علاقته مع دائرته الخاصة وفق احكام قانون التفتيش المالي، بمعنى آخر أن المفتش المالي يكون مرتبطاً برئيس الهيئة التفتيشية في اللواء وهذا الرئيس منسوب الى وزارة الداخلية من جهة ومن جهة اخرى يكون مرتبطاً بالمفتش المالي العام في وزارة المالية فكيف سيوفق المفتش المالي الى ارضاء مرجعين او رئيسين وهل سيخلو التفتيش في هذه الحالة من الارتباك .

ثانياً : لم تحدد الشروط والمؤهلات اللازمة لانتخاب المفتشين والمادة الثانية تقول (يعين المفتشون الاداريون من بين الموظفين الاكفاء في الادارة .....) ، فدرجة الكفاءة غير محدود، تتبدل وتتغير بتغير الزمان والرجال الذين يقدرون درجة هذه الكفاءة .

ثالثاً : لم تعين هذه اللائحة عدد مناطق الهيئات التفتيشية ومراكزها ولم تؤمن المفتش على مركزه بل جعلته تحت رحمة الوزير .

رابعاً : هذه اللائحة استثنت المتصرفين من التفتيش وبما ان المتصرف هو رئيس الادارة ومسؤول عن الادارة اللواء فأرى ان يشمل التفتيش اعماله لأنه المرجع الوحيد وعنه يصدر الامر والنهي.

خامساً : لم تعطي هذه اللائحة الصلاحية التامة والكافية للمفتش ولو انها نصت على بعض الصلاحيات المقيدة بموافقة الوزير وتأييده .

سادسا : لم تعين هذه اللائحة واجبات المفتشين بل نصت على جواز تعيين هذه الواجبات بنظام وبهذا يصبح التفتيش معرضه واجباته للتبديل والتغيير بتبدل الزمان وتغيير الرجال [٥٣]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ويبدو أن النائب عبد العزيز القصاب أراد من خلال انتقاده لائحة قانون التفتيش الإداري ، بأن يكون التفتيش حقيقياً وقوياً ومستقلاً ومصوناً ذا سلطة معينة محدودة تمكنه من إزالة الحيف وإظهار الحق والقضاء على الفوضى الإدارية ، لكونه قد عمل في التفتيش الإداري سابقاً ويعرف كل صغيرةً وكبيرة فيه ، ثم تحدث وزير الداخلية رشيد علي الكيلاني موضحاً الاسباب التي دعت الحكومة الى تقديم لائحة قانون التفتيش الإداري ، والاسباب وراء فشل قانون التفتيش الإداري لسنة ١٩٣٣م ، قائلاً :((الكل منا يتطلب العدل واحقاق الحق في المعاملات التي يقوم بها الموظفون)) وإضافة كذلك ((ان الذي يمكن ان نقوم به لتخفيف ذلك هو جعل المراقبة على التفتيش بتعبير آخر تفتيشاً مستمراً وقوياً على الموظفين حتى نتمكن من وراء ذلك ان نطلع على المعاملات التي يقوم بها الموظفون فيما يخص وجائبهم المتعلقة بتطبيق وتوزيع العدل والحق والمساوات بين الاهلين من جهة، والعناية بأمر الموظفين)) [٥٤] ، أما الأسباب التي أدت الى فشل قانون التفتيش الإداري فحددها كما يلي :

أولاً : انه سبق إن جعل التفتيش ومناصب التفتيش هو محل المغضوب عليهم من قبل بعض المسؤولين، فالمسؤول اذا غضب على موظف كبير فما كان يجد طريقاً بنظره للتخلص منه الا بسوقه او نقله الى التفتيش فالموظف الذي يرى نفسه مغضوباً عليه من قبل اَمره وينقل الى التفتيش بهذا الحس وهذا الشعور ماذا يكون موقفه او نشاطه بالقيام بالتفتيش وهذا عامل من عوامل الفشل

ثانياً : إنتقاء البعض من المفتشين الذين لا تكون لديهم المؤهلات الكافية للقيام بالتفتيش او لا تكون لديهم الجرأة الكافية للتفتيش حتى يتقدموا بتقاريرهم ويبينوا ما هو الواقع الى المرجع المسؤول .

ثالثاً : عدم تنظيم امور التفتيش، قد يقترح احد المفتشين اقتراحات مفيدة واقتراحات تخص حالة الموظفين وسلوكهم ولكن هذه التقارير لم تلق اذناً صاغية ، ولهذا السبب المفتشون لم ينشطوا للعمل.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

رابعاً : هو إن عدد المفتشين لم يكن كافياً ، وان العراق ليس كما عبر عنه بعض النواب أنه متشكل من ثلاث مناطق ، ولا اعلم في الحقيقة اعتبار هذا التقسيم ، العراق فيه اربعة عشر لواء وكل لواء فيه اقضية وكل قضاء فيه نواح ، وفي العراق (٤٨) قضاء ، و(٧٢) او ما يقارب (٨٠) ناحية فكيف يمكن ان نطلب من مفتشين او ثلاثة او خمسة مفتشين ان يفتشوا هذه الالوية والاقضية والنواحي الأربعة عشر وليس في الامكان تفتيشها من مفتش واحد او اثنين ولا يستطيع أن يتجول في السنة مرة أو مرتين لكل هذه الاماكن ، وكذلك إضافة أن حسن انتقاء الموظفين هو أمر مهم جداً ، وان تطبيق القوانين ونجاح الإدارة يتوقف على حسن انتقاء المفتشين الإداريين ونحن (وزارة الداخلية) جادون في تعيين مفتشين لهم مؤهلاتهم ، وحسن كفاءتهم ، وحسن أخلاقهم أيضاً [٥٥] .

نقسم مجلس النواب العراقي بين المؤيد والمنتقد والمعارض لقانون التفتيش الإداري لسنة ١٩٣٦ م ، وجاءت نقطة الانقسام والاختلاف حول المادة السابعة من هذا القانون ، ومن بين المؤيدين النائب رفائيل بطي [٥٦] عن لواء الموصل ، والنائب سعد صالح [٥٧] عن لواء كربلاء ، والنائب حسن السهيل[٥٨] عن لواء بغداد الذي أيد توسيع صلاحيات المفتش الإداري .

أما أكثر النواب انتقاداً هو النائب عبد العزيز القصاب عن لواء بغداد ، لكونه صاحب الخبرة الطويلة في التفتيش الإداري ، وأول رئيس عراقي لهيئة للتفتيش الإداري عام ١٩٣٣م ، وأيده النائب معروف الرصافي [٥٩] عن لواء الدليم والذي أضاف سبباً أخراً ((نقص الاخلاق الفاضلة)) ، أما النواب الذين عارضو مواد لائحة قانون التفتيش الإداري هم النائب محمود رامز[٦٠] عن لواء بغداد والذي أعترض على بعض مواد القانون ، والنائب جمال المفتي[٦١] عن الموصل ، والنائب زامل المناع عن لواء المنتفك الذي أيد رأي المعترضين على لائحة القانون .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كان لابد من وجود حلاً وسطياً يجمع تلك الانقسامات ويرضي جميع الاطراف وينهي المناقشات الطويلة والمهاترات السياسية التي حصلت بين بعض النواب ووزير الداخلية ، فظهر النائب سلمان البراك عن لواء الحلة بمقترح يرضي الجميع هو سحب هذه المادة وإعادة صياغتها ومناقشتها مرة ثانية بقوله : ((هذه المادة مهمة جدا والاقتراح فيه تباين مع المادة فلو احيلت المادة مع الاقتراح الى اللجنة لإعادة النظر فيها اظن ذلك احسن واقدم اقتراحا بذلك)) [٦٢] ، فتم عرض مسودة القانون على اللجنة للنظر في المادة السابعة من لائحة التفتيش الإداري واعادة صياغتها من جديد والتي تم مناقشتها يوم السبت ٨ شباط ١٩٣٦م واصبحت على النحو التالي :

المادة السابعة : أ- للمفتش من الدرجة الاولى والثانية سحب يد أي موظف من الدرجة الرابعة فما دون من الموظفين التابعين للتفتيش للحالات الاتية :

١) لدى ظهور اختلاس او تصرفات سيئة في المعاملات .

٢) عند الامتناع عن بيان محتويات الصناديق والمخازن والمستودعات او عند وجود شخص فيها.

٣) عند امتناع الموظف من اعطاء الاجوبة وابراز الاوراق الحسابية والقيود الرسمية .

ب- للمفتش ايضا سحب اليد ان وجدت اسباب ضرورية ومستعجلة اخرى تستلزم سحب اليد على ان يخبر في كل هذه الحالات الوزير والمتصرف فورا مع بيان الاسباب الموجبة كتابة واذا كان الموظف من درجة اعلى من الدرجة الرابعة فللمفتش ان يقترح سحب يده مع بيان الاسباب الموجبة الى الوزارة المختصة[٦٣].

وبعد أن أكمل مجلس النواب مناقشته للائحة قانون التفتيش الإداري وتعديل في بعض فقراته ، أرسلت لائحة القانون بموجب التقرير المرقم ٣٥ في ١ آذار ١٩٣٦ م إلى مجلس الاعيان لمناقشتها[٦٤] ، وبعد أن نظرت لجنة الداخلية والخارجية في لائحة قانون التفتيش الإداري قررت أن توصي مجلس الاعيان

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الموقر بالموافقة عليها كما جاءت من المجلس النيابي عدا المواد التي أوصت بتعديلها[٦٥] ، لذلك عقد مجلس الاعيان جلسته برئاسة السيد محمد الصدر[٦٦]، وبحضور جميع الاعضاء [٦٧] ماعدا من لم يحضر وهم عبد الحسين الجلبي[٦٨] ، و مولود مخلص[٦٩]، ونوري السعيد ، ناقش مجلس الاعيان لائحة قانون التفتيش الإداري ، ثم أرسل التعديلات الى مجلس النواب ، فنظرت لجنة الامور الإدارية والسياسية في مجلس النواب بهذه التعديلات ، لكنها رفضتها ، ورفضت أي تعديل أو تغيير بمواد اللائحة التي أرسلتها الى مجلس الاعيان ، ولأجل حل الخلاف بين المجلسين ، تم عقد جلسة مشتركة للنظر في التعديلات وحسم القضية وقد تم ذلك في ١٥ نيسان ١٩٣٦م ، وبعد المناقشة والاتفاق صدر قانون التفتيش الإداري رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٦ م .

الخاتمة :

أن قوانين التفتيش الإداري التي حلت محل نظام التفتيش الإداري لسنة ١٩٢٣م لم تختلف كثيراً من حيث الجوهر والمحتوى ، إلا في بعض الإضافات البسيطة بين قانون وآخر وتوضيحات بشؤون عمل الموظفين وقيامهم بواجباتهم ، وعلاقتها بالسلطة ، وقيام الموظفين بواجباتهم وامور البلديات والحالة العمرانية والشركات الوطنية والاجنبية ، والدعايات المضرة بالحكومة ، وكذلك شؤون الصحف ، وغيرها من المسائل الادارية والاقتصادية مع زيادة في صلاحيات المفتشين الاداريين .

قسم قانون التفتيش الإداري الالوية الى مناطق تفتيشية ويعين لكل منطقة مفتش إداري واحد ، ويكون مقره في العاصمة بغداد ، ووزير الداخلية المرجع المباشر لرئيس المفتشين الإداريين وإليه يرفع تقاريره ، والمفتشون الإداريون تابعين الى رئيسهم ويتلقون أوامر وزير الداخلية بواسطته .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

شارك نواب لواء الحلة في طرح مقترحاتهم وأبداء آرائهم وملاحظاتهم في مناقشة لائحة قانون التفتيش الإداري ، والتي أخذت الطابع السياسي والوطني ، إلا أن تلك المشاركة كانت قليلة واقتصرت على نائبين فقط من أصل خمسة نواب مثلو لواء الحلة في الدورة الانتخابية الرابعة ، هما النائب مصطفى عاصم و النائب سلمان البراك ، والذي كان له دوراً متميزاً في طرح الآراء والمقترحات ، وكانت مشاركته نشطة وفعالة جداً ، مما أهلته ليصبح نائباً لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الخامسة ، وترأس عدة جلسات لمجلس النواب بكفاءة واقتدار بغياب رئيس المجلس

الهوامش :

(١)علي إبراهيم محمد مصطفى إل مصطفى الظفيري ، لواء الديوانية في تقارير التفتيش الإداري ومحاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦م ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ـــ كلية الآداب ، ٢٠١٥م ، ص٢٧ .

(٢)الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣م ، (مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٣ م) ، ص٤٦٦.

(٣) قانون الخدمة المدنية رقم (١٠٣) لسنة ١٩٣١ م والمعدل بقانون رقم (٦٣ لسنة ١٩٣٢ م) . للمزيد حول هذا القانون ينظر .الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١- ١٩٣٢م ، (مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٢ م) ، ص٣٥٣.

(٤) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٤٦٧.

(٥) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ٧٠٥١ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة أنظمة الإدارة ١٩٣٠-١٩٣٥ ، صورة بيان وزارة الداخلية المرقم ١٩٦٤٦ في ٣٠ / ١٩٣٣/١١ المتعلق بتقسيم الألوية الى خمس مناطق تفتيشية ، و٣٥ ، ص٤٧.

(٦) احمد خليف العفيف ، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٢م ، ط١ ، (دار جرير للنشر ، عمان ، ٢٠٠٨ م) ، ص٣٤٤ .

(٧) وهذه إشارة واضحة بعدم التطرق المفتش الإداري إلى الجانب السياسي خلال الجولة التفتيشية . للمزيد ينظر : د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ٧٠٨٣ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة : التفتيش الإداري للواء بغداد ١٩٢٧-١٩٣٣ ، و٤ ، ص٢ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٨) خالد عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠٠٧م) ، ص٢٦٣.

(٩) هو عبد العزيز بن محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن حسين بن علي بن ناصر بن الشيخ درع الجشعمي ، ولد في مدينة بغداد عام ١٨٨٨م ، في بيت عرف بالكرم والنبل والتقوى سميّ بيت آل قصاب ، أدخله والده عندما بلغ الخامسة من عمره في احد الكتاتيب ليتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم ، وعندما بلغ السابعة من عمره دخل المدرسة الابتدائية بجانب الكرخ ، ومن ثم دخل المدرسة الرشيدية بجانب الرصافة ، واكمل الاعدادية ، ثم سافر الى استانبول واكمل دراسته في كلية الشاهنشاهية للقانون والسياسة وبعد تخرجه منها عاد الى العراق ، وعين في مناصب عدة منها قائمقام الصويرة ، وفي ايام الحكومة المؤقتة قائمقام الكوت ، ومتصرفا للموصل سنة ١٩٢١ م ، ومتصرفا لكربلاء ١٩٢٢ م ، تولى اول منصب رفيع عام ١٩٢٨ م وزيراً للداخلية ، ثم وزيراً للعدلية ١٩٢٩ م ، ورئيسا للتفتيش الإداري ١٩٣٣ م ، وانتخب نائبا عدة مرات واصبح في مجلس الوصاية حتى تقاعده في نهاية الأربعينيات وتوفي في ١٢ حزيران ١٩٦٥ م . للمزيد ينظر : خالد عبد العزيز القصاب ، المصدر السابق ، ص٢٤-٢٦ ؛ مير بصري ، أعلام السياسة في العراق ، ج١، ص ١٩٧-٢٠٢ ؛ قحطان حميد كاظم ، عبد العزيز القصاب حياته ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٨ – ١٩٦٥م ، مجلة ديالى ، العدد ٤١ ، ٢٠٠٩ م ، ص٦٧-٧١.

(١٠) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ١٠٧٥٨ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة : نظام التفتيش الإداري ١٩٣٢- ١٩٥٢م ، و١ ، ص٢.

(١١) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ م ، (مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٧م) ، ص ٣٤٦ .

(١٢) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ م ، المصدر نفسه ، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(١٣) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٤٦٨.

(١٤) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ م ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧.

(١٥) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٤٧٢.

(١٦) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ م ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨.

(١٧)د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ٨٤٧١ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة : وزارة الداخلية ديوان التفتيش الإداري ١٩٣٦-١٩٣٩م، و١ ، ص٢.

(١٨) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ م ، المصدر نفسه ، ص ٣٤٨.

(١٩) وميض جمال عمر نظمي وأخرون : التطور السياسي المعاصر في العراق ، ط٢ ،(بغداد ، ١٩٨٦ م) ، ص١٨١.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٢٠) جميل المدفعي: هو جميل بن محمد أغا عباس ، ولد في مدينة الموصل عام ١٨٩٠م ، كان والده ضابطاً في الجيش العثماني ، درس في المدرسة العسكرية ببغداد ، واكمل دراسته في استانبول في كلية الهندسة العسكرية صنف المدفعية ، لذلك لقب بالمدفعي ، وتخرج منها ضابطاً ، وألتحق بالفيلق العثماني السادس ، وشارك بحرب البلقان ، والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨ م) ، عين متصرفاً للواء المنتفك عام ١٩٢٣ م ، والعمارة عام ١٩٢٧م ، والديوانية في حزيران ١٩٢٧م ، وديالى في تشرين الأول ١٩٢٧ م ، وبغداد في حزيران ١٩٢٨م ، واصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٣٠ م في وزارة نوري السعيد ، ثم وزيراً للمالية ، وعين عضواً بمجلس الاعيان ، وانتخب رئيساً لمجلس النواب في ١٥ كانون الأول ١٩٣٠ م ، وانتخب نائباً عن بغداد في ١ آذار ١٩٣٣م ، وعاد انتخابه رئيساً لمجلس النواب (٨ آذار ١٩٣٣- ٨ تشرين الثاني ١٩٣٣م) ، اصبح رئيساً للوزراء في سبع مرات ابتداءً من وزارته الأولى التي تولاها (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م) ، وانتهاءً بوزارته السابعة (٧ آيار ١٩٥٣م) ، توفيّ المدفعي في بغداد ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨م . للمزيد ينظر : مير بصري ، ج١ ، المصدر السابق ، ص١٨٧-١٩٠ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، ط١ ، (بغداد ، ١٩٩٦م) ، ص٤٨ .

(٢١) من تغيب عن الجلسة بإجازة هم : ابراهيم البجاي نائب عن لواء البصرة ، جميل بابان نائب عن لواء كركوك ، حامد الوادي نائب عن لواء ديالى ، داود الحيدري نائب عن لواء اربيل ، سليم حسون نائب عن لواء الموصل ، شعلان العطية نائب عن لواء الديوانية ، علي باشا نائي عن لواء اربيل ، محمد العربي نائب عن لواء العمارة ، ناجي شوكت نائب عن لواء بغداد ، أما من تغيب عن الجلسة بدون إجازة هم : رايح العطية نائب عن لواء الديوانية ، عبد الرزاق شريف نائب عن لواء الحلة ، عبد الغفور البدري نائب عن لواء ديالى ، عجة الدلي نائب عن لواء الديوانية ، كمال السنوي نائب عن لواء الدليم . للمزيد ينظر : م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، الجلسة السادسة والثلاثون المنعقدة بتاريخ ١ تموز ١٩٣٣ م ، ص٥٠٣ .

(٢٢) محمد زكي : هو محمد زكي صالح البصري ، ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩٤م ، سياسي وقانوني ضليع من كبار رجال القانون في العراق، درس في كلية الحقوق ببغداد ، وزاول المحاماة وبرز فيها ، أنتخب عضواً في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤م ، وانتخب نائباً عن لواء البصرة في مجلس النواب وجدد انتخابه بصورة متتالية ، عين وزيراً للعدلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية (٢٠ آذار ١٩٣٣- ٩ ايلول ١٩٣٣م) (٩ ايلول ١٩٣٣ – ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٣ م) ، وفي وزارة ياسين الهاشمي (١٧ آذار ١٩٣٥- ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) ، ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٣٥م . للمزيد ينظر : الياهو دنكور ، الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦م ، (مكتبة الحضارات ، بغداد ، ١٩٣٦م) ، ص٩٢٦.

(٢٣) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٥١٣ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٢٤) نواب لواء الحلة للدورة الانتخابية الرابعة هم : (سلمان البراك – عمران الحاج سعدون – مصطفى عاصم – هاشم الكيلاني – عبد الرزاق شريف) . للمزيد ينظر : علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنفقك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨م)، ط١،(دار الينابيع ، السويد ، ٢٠١٨ م) ، ص٢٦.

(٢٥) مصطفى عاصم : هو مصطفى عاصم اسماعيل ، ولد في بغداد عام ١٨٩١م ، درس في مدرسة الحقوق فتخرج منها عام ١٩١٣م ، وزاول المحاماة ، أنتخب نائباً عن لواء الحلة في آيار ١٩٢٨م ، وأعيد انتخابه في عام ١٩٣٣ م ، وانتخب نائباً عن لواء ديالى عام ١٩٣٧م ، أغتاله فلاح يعمل في مزرعته بالقرب من بغداد في ٢٧ آذار ١٩٤١م . للمزيد ينظر : مير بصري ، ج٢، المصدر السابق ، ص٣٨٦.

(٢٦) سلمان البراك : هو سلمان بن براك بن جنديل بن خدام بن عبد نوح البو مساعد السلطاني ، ولد في ناحية الشوملي التابعة لمدينة الحلة عام (١٨٨٠م) دخل المدرسة الرشدية في الحلة ، ثم أكمل دراسته في الاستانة ، كان له دور في ثورة العشرين ، انتخب نائباً عن لواء الحلة في عشر دورات نيابية ، وانتخب رئيساً للمجلس النيابي العراقي لدورتين عام ١٩٣٤ م وعام ١٩٤٣ م ، عين وزيراً للزراعة والري في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة عام ١٩٢٨م ، ووزيراً للاقتصاد في السعيدية السابعة ١٩٤٢م ، والثامنة ١٩٤٣م ، توفي في ١١ شباط ١٩٤٩م . للمزيد ينظر : سعد الحداد ، موسوعة أعلام الحلة منذ تأسيس الحلة حتى عام ٢٠٠٠ ، ج١ ، ط٢ ، (دار الفرات ، الحلة، ٢٠١٥) ، ص٩٨-٩٩ ؛ مير بصري ، ج٢ ، المصدر نفسه ، ص٥٠ .

(٢٧) يحيى كاظم المعموري و فؤاد طارق العميدي ، نشاط نواب الحلة في البرلمان العراقي (١٩٣٣ – ١٩٣٩م) ، ط٢ ، (دار الفرات ، بابل ، ٢٠١٨ م) ، ص٣٧.

(٢٨) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١-١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٤٦٧.

(٢٩) رضا الشبيبي : عالم وكاتب وشاعر كبير ، كان له دور مشرف في الثورة العراقية الكبرى ، واحد قادتها ومؤججيها من خلال خطبه المؤثرة وقصائده الحماسية ، تقلد العديد من المناصب منها وزير المعارف ، وعضو في مجلس النواب والاعيان . للمزيد ينظر : الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص٨٨٧ .

(٣٠) علي محمود : وهو علي محمود الشيخ علي ، ولد في مدينة بغداد عام ١٩٠١م من أُسرة محافظة يرجع نسبها إلى قبيلة العبيد أكمل دراسته الابتدائية بين كربلاء والحلة ، ثم عاد إلى بغداد ودخل المدرسة السلطانية (الرشدية والاعدادية) وتخرج منها وأكمل في كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٣م ومارس المحاماة ، أنتسب إلى حزب حرس الاستقلال ، انتخب نائباً عن لواء الكوت عام ١٩٣٣م ، ونائباً عن لواء بغداد عام ١٩٣٥م ، ووزيراً للعدلية في أنقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م ، ووزيراً للدفاع وكالةً عام ١٩٣٧م ، ووزيراً للدفاع في حكومة الدفاع الوطني التي شكلها رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م ، له العديد من المؤلفات المطبوعة أهمها (آراء في القضية العربية – المعاهدات غير المتكافئة – محاكمتنا الوجاهية – من وحي سجن أبي غريب) ، توفيّ عام ١٩٦٨م . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، ج١ ، المصدر السابق ، ص١٤٦.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٣١) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٥١٤ .

(٣٢) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر نفسه ، ص٥١٥ .

(٣٣) رشيد عالي الكيلاني : هو محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد بن عثمان بن مراد بن محمود بن محمد درويش الكيلاني ، ينتمي الى الأسرة الكيلانية القادرية التي توارثت نقابة أشراف بغداد ، ولد في بغداد عام ١٨٩٢م ، ودرس في مدارسها ، وتخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩١٤م ، أُختير وزيراً للعدلية في الوزارة الهاشمية الأولى (٢ آب ١٩٢٤ – ٢٥ حزيران ١٩٢٥م) ، ووزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥ – ١ تشرين الثاني ١٩٢٦م) ، واستقال منها في ١٦ تموز ١٩٢٥ م ليصبح رئيساً لمجلس النواب ، وعين وزيراً للداخلية في وزارة جعفر العسكري الثانية (٢١ كانون الأول ١٩٢٦ – ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ م) ، وانتخب نائباً عن بغداد والكوت والديوانية ، وعين رئيساً للديوان الملكي في ٢٧لاحزيران ١٩٣٢م ، اصبح رئيساً للوزراء لأربع مرات ، توفي في بيروت ٢٨ آب ١٩٦٥م . للمزيد ينظر: مير بصري ، ج١ ، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

(٣٤) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٥١٥ .

(٣٥) ابراهيم حييم : ابراهيم حييم معلم نسيم من أصول يهودية ، ولد في مدينة بغداد عام ١٨٧٦م ، وتخرج من المدرسة الملكية عام ١٨٩٧م ، عين معاوناً للحاكم السياسي في مدينة الحلة عام ١٩١٨م ، ثم عين ملاحظ في وزارة المالية ١٩٢٠م ، ومدير التقاعد عام ١٩٢٣ م ، مثل لواء بغداد في المجلس النيابي عام ١٩٣٠م ، أوفد مع الوفد النيابي الى جنيف عند انضمام العراق الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢م ، أعيد انتخابه نائباً عن لواء بغداد عام ١٩٤٨م ، غدر العراق عام ١٩٥١م الى لندن ومنها الى اسرائيل حتى توفي هناك في ٢٤ حزيران ١٩٥٢م . للمزيد ينظر : مير بصري ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠م .

(٣٦) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٥١٥ .

(٣٧) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر نفسه ، ص٥١٦ .

(٣٨) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١-١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٤٦٧.

(٣٩) سعيد ثابت : وهو سعيد جلبي الحاج ثابت ، ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٣م ، والده من التجار المعروفين في مدينة الموصل ، ادخله والده الكتاتيب والمدارس الدينية لينال حظاً وافراً من الثقافة التي غلبت عليها الصفة الدينية ، وعمل مع والده في التجارة والتي أسهمت في تكوين شخصيته ، وقد اسهم في تأسيس النادي الأدبي في الموصل عام ١٩١٣م ، انتخب نائباً عن الموصل في المجلس النيابي خمس مرات من عام ١٩٢٥ حتى وفاته في ٨ تشرين ١٩٤١م . للمزيد ينظر : إبراهيم خليل العلاف ، شخصيات موصلية ، (دار الجيل العربي ، الموصل ، ٢٠٠٧ م) ، ص٦٦ .

(٤٠) صادق البصام : هو صادق محمد بن حسين البصام ، ولد في مدينة بغداد عام ١٨٩٧م ودرس فيها ، واكمل دراسته في الكلية العسكرية بإسطنبول وتخرج منها برتبة ضابط ، ثم عاد الى العراق وتولى رئاسة جريد الوقائع العراقية عام ١٩٢٤م

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

، مثل لواء الكوت ، والديوانية مرتين في مجلس النواب العراقي ، تولى وزارة المعارف في وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥- ٢٩تشرين الأول ١٩٣٦م) بعد استقالة وزيرها الشيخ محمد رضا الشبيبي ، وتولى ايضاً وزارة الاقتصاد في الوزارة السعيدية الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩ – ١٩ شباط١٩٤٠ م) ، وعاد وتولى وزارة المعارف في وزارتي رشيد عالي الكيلاني (٣١ آذار ١٩٤٠ – ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م) و طه الهاشمي (١ شباط ١٩٤١- انيسان ١٩٤١م) ، وتولى كذلك وزارة المالية في وزارة محمد الصدر (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨-١٦حزيران ١٩٤٨م) ، توفي في مدينة النجف عام ١٩٦٠ م . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، المصدر السابق ، ص١١٠.

(٤١) زامل المناع : وهو زامل بن يوسف بن عجيل المناع رئيس قبيلة الأجود التي تمثل ثلث عشائر المنتفك ، ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٦٢م ، اصبح عضواً في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤م ، ومثل لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي في ثمان دورات هي (الدورة الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، والتاسعة ، والعاشرة ، والحادية عشرة) ، توفي في عام ١٩٥٢م . للمزيد ينظر : علي صالح الكعبي ، المصدر السابق ، ص١٤٤-١٤٥.

(٤٢) نصرت الفارسي : هو نصرت بن رفعت بن علي ياور بن محمد برتو كاتب الفارسية ، ولد في مدينة بغداد عام ١٨٩٤م ، درس في مدرسة الحقوق وتخرج منها عام ١٩١٤م ، عمل مشاوراً عدلياً للفرقة السادسة عشرة في فلسطين برتبة ملازم ثانٍ ، عاد الى العراق وزاول مهنة المحاماة ، وانتخب نائباً عن لواء ديالى عام ١٩٢٥م ، وعين وزيراً للمالية في وزارة ناجي شوكت (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢-١٨ آذار ١٩٣٣م) ، ثم انتخب نائباً عن لواء بغداد عام ١٩٣٣ ، وعادة وزيراً للمالية في وزارة جميل المدفعي (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣-٢١ شباط ١٩٣٤م) ، ثم وزيراً للاقتصاد من (٢حزيران ١٩٤١ – ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، وعين وزيراً مفوضاً في انقرة عام ١٩٤٣م ووزيراً للخارجية في الوزارة السعيدية السابعة (٨ حزيران ١٩٤٢-٢٢ كانون الأول ١٩٤٣م) ، واصبح وزيراً بلا وزارة في وزارة محمد الصدر عام ١٩٤٨م ، توفي ببغداد في ١٣ آب ١٩٧٩م . للمزيد ينظر : مير بصري ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٦٩.

(٤٣) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٥١٧

(٤٤) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١-١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٤٧٠.

(٤٥) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر السابق ، ص٥١٩

(٤٦) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر نفسه ، ص٥٢١ .

(٤٧) جلال بابان : هو جلال بن رستم لامع بك بن اسماعيل بك بن سليمان باشا بن ابراهيم باشا ، ولد في مدينة الكوت عام ١٨٩٣م ، أكمل دراسته الحربية في الاستانة عام ١٩١٢م ، وعين ضابطاً في الجيش العثماني ، أصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٣٣م ، ووزيراً للأشغال العامة عام ١٩٣٧م ، ووزيراً للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤١م ، وانتخب نائباً في البرلمان العراقي عن لواء اربيل ، وأصبح عضواً في مجلس الاعيان ، توفي في بيروت عام ١٩٧٠م . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، ج ٢ ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٤٨) رشيد الخوجة : وهو محمد رشيد بك بن طه العبد الله الخوجة ، ولد عام ١٨٨٤م في منطقة خضر إلياس ببغداد في جانب الكرخ ، ينتسب إلى عشيرة الخوجة التي تعود أصولها إلى الأمام الحسين بن علي (عليه السلام) ، اكمل دراسته الابتدائية في بغداد ثم دخل المدرسة الرشدية ثم التحق بالمدرسة العسكرية وتخرج منها عام ١٨٩٩م ، ، اصبح متصرفاً للواء بغداد عام ١٩٢١م ، ومتصرفاً للواء الموصل عام ١٢٢م ، وأميناً للعاصمة عام ١٩٢٤م ، ومدير عام المعارف عام ١٩٣٠م ، ورئيس الديوان الملكي عام ١٩٣٧م ، اصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٣٢م ، ووزيراً للدفاع مرة ثانية في وزارة المدفعي الثانية والثالثة (١٩٣٤- ١٩٣٥م) ، مثل لواء الدليم في المجلس النيابي من عام ١٩٢٥ إلى ١٩٢٨م ، ولواء بغداد من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧م ، واصبح رئيساً للمجلس النيابي (١٩٣٣-١٩٣٥م) ، توفي عام ١٩٦٢م . للمزيد ينظر : رائد راشد محمد الحياني ، رشيد طه الخوجة ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر حتى عام ١٩٤١م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ديالى ـــ كلية التربية ، ٢٠٠٤م .

(٤٩) محمد رضا الشبيبي : هو الشيخ محمد رضا محمد جواد بن محمد الشبيبي ، ولد في مدينة لنجف عام ١٨٨٩م ، من أُسرة الشبيبية المعروفة وأصلها في البطائح جنوب العراق من بني أسد من فرع (المواجد) ، تلقى تعليمه على يد والده محمد جواد الشبيبي (١٨٦٥-١٩٤٤م) الشاعر المعروف ، وكما تتلمذ على يد كبار العلماء أمثال مهدي بحر العلوم ، ومحمد حسن المظفر ، وهادي كاشف الغطاء ، وحسين الحمامي ، أستوزر في أكثر من وزارة ، وانتخب نائباً أكثر من مرة ، له مؤلفات مطبوعة منها ديوان الشبيبي ، ابن خلكان وفن الترجمة ، مؤرخ العراق بن القوطي جزآن ، اصول الفاظ اللهجة العراقية ، لهجات الجنوب ، رحلة في بادية السماوة ، ، توفي عام ١٩٦٥م . للمزيد ينظر : باقر أمين الورد المحامي ، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩ – ١٩٦٩م ، راجعه وقدم له : ناجي معروف ، ج١ ، (وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨م) ، ص١٨٩.

(٥٠) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، المصدر نفسه ، ص٥٢٤ .

(٥١) م . م . ع ، الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة العشرين المنعقدة في ٤ تموز ١٩٣٣م ، ص١٩١.

(٥٢) من تغيب هم : سلمان المنشد نائب عن لواء العمارة بإجازة لمدة ١٠ ايام اعتباراً من يوم ٤ شباط ١٩٣٦م ، وتوفيق برتو نائب عن لواء الدليم منح إجازة لمدة ٢٤ يوماً لأداء فريضة الحج . للمزيد ينظر : م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص٤١٣.

(٥٣) م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص٤٢٢.

(٥٤) م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص٤٢٢.

(٥٥) م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ،الجلسة السابعة والعشرين ،المصدر نفسه ،ص٤٢٧.

(٥٦) رفائيل بطي : هو رفائيل بطرس عيسى بطي ، ولد في مدينة الموصل عام ١٩٠١م ودرس في مدرسة الاباء الدومنيكان وتخرج منها عام ١٩١٤م ، ثم انتقل الى بغداد ودرس في كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٩م ، عمل رئيساً لتحرير

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جريدة العراق ، وعين موظفاً في مديرية المطبوعات ، انتخب عضواً في البرلمان العراقي عام ١٩٣٥م عن الموصل ، وعن لواء البصرة عام ١٩٣٩ م ، وعن لواء بغداد عام ١٩٤٨م ، وفي عام ١٩٥٣م ، عين وزيراً للدولة لشؤون الدعاية والاعلام ، وله مؤلفات مطبوعة منها ، الأدب العصري في العراق ، الصحافة في العراق ، توفي عام ١٩٥٦م . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، ج١ ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

(٥٧) سعد صالح : ولد في مدينة النجف الاشرف عام ١٩٠٠م ، وينتمي الى أسرة (آل جريو) العربية المعروفة ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٥م ومارس المحاماة في النجف ، عين مديراً لناحية الجربوعية في الحلة ، ثم عين متصرفاً للواء الحلة عام ١٩٣٩م ، ولواء الكوت عام ١٩٤٠م ، ولواء المنتفك عام ١٩٤٣ م ، وانتخب نائباً في البرلمان العراقي عن كربلاء من عام ١٩٣٠ -١٩٣٥م ، وعين وزيراً للداخلية عام ١٩٤٦م ، توفي عام ١٩٥٠م . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، ج١ ، المصدر نفسه ، ص٨٦ .

(٥٨) حسن السهيل : ولد عام ١٨٩٠م ، أحد رؤساء قبيلة بنو تميم ، انتخب نائباً عن لواء بغداد في المجلس النيابي ، وكان يتصف بالمرونة التي عرف بها في الازمات .للمزيد ينظر : باقر أمين الورد ، المصدر السابق ، ص٢٦٠.

(٥٩) معروف الرصافي : ولد الشاعر معروف عبد الغني الرصافي في بغداد عام ١٨٧٥م ، في أسرة متوسطة الحال ، والده من عشيرة كردية تسكن نواحي كركوك تسمى الجبارة وتدعى هذه العشيرة أنها علوية النسب ، درس في مدارس بغداد ثم دخل المدرسة الرشدية العسكرية ، ثم درس سائر العلوم الاسلامية عند العلامة محمود شكري الالوسي ، ليصبح بعد ذلك معلماً للغة العربية ، وعند تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١م ، استدعته الحكومة ليكون نائباً لرئيس لجنة الترجمة والتعريب في وزارة المعارف ، ومن ثم اصبح عضواً في مجلس النواب العراقي لخمس مرات ، له العديد من القصائد الشعرية التي هاجم بها الاحتلال البريطاني ، توفي عام ١٩٤٥م . للمزيد ينظر : رفائيل بطي ، الأدب العصري في العراق العربي ، ج١ ، ط١ ، (المطبعة السلفية ، مصر ، ١٩٢٣م) ص٦٩ .

(٦٠) محمود رامز : وهو محمود رامز بن محمد السعدون ، ولد في مدينة بغداد عام ١٨٧٥م ، درس في المدرسة العسكرية في استانبول وتخرج منها ضابطاً عام ١٩٠١م ، انتخب نائباً عن لواء المنتفك عام ١٩٢٥م ، ثم نائباً عن لواء بغداد في الأعوام (١٩٢٨ م ، ١٩٣٥م ، ١٩٣٩م ، ١٩٤٣م) ، أصدر جريدة صدى الوطن عام ١٩٣٠م ، وجريدة الثبات عام ١٩٣١م ، وكانت هاتين الجريدتين تنطقان بلسان الحزب الوطني العراقي ، توفي عام ١٩٨٠م . للمزيد ينظر : مير بصري ، أعلام الوطنية والقومية العربية ، ط١ ، (دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩م) ، ص٣٤٣-٣٤٥.

(٦١) جمال المفتي : وهو جمال السيد فؤاد بن السيد محمد نجيب المفتي ، أنتخب نائباً عن الموصل في المجلس النيابي العراقي في ثمان دورات برلمانية ، اعتقله عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩م بتهمة اشتراكه بثورة الشواف وبقيّ في المعتقل لمدة طويلة ثم خرج منه ، وتوفي عام ١٩٦٦م . للمزيد ينظر : باقر أمين الورد المحامي ، المصدر السابق ، ص٢١٩.

(٦٢) م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص٤٢١.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٦٣) م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة والعشرين ، ص٤٣٦.

(٦٤) م . م . ع ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة الثالثة عشرة لسنة ١٩٣٦م ، ص١٤٣.

(٦٥) المواد التي أوصت اللجنة بتعديلها هيّ : (المادة الأولى ، المادة الثانية ، المادة الرابعة ، المادة الخامسة ، المادة السابعة ، المادة التاسعة ، المادة الحادية عشرة) . للمزيد ينظر : م . م . ع ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة الثالثة عشرة لسنة ١٩٣٦م ، ص١٤١.

(٦٦) محمد الصدر :هو محمد السيد حسن صدر الدين بن هادي بن محمد علي بن صالح بن محمد بن زين العابدين السيد نور الدين الموسوي الحسيني ، وينتهي نسبه الى الامام موسى بن جعفر (عليه السلام) ، ولد في مدينة الكاظمية عام ١٨٨٣م ، وعندما بلغ سن الرشد انتقل الى مدينة النجف عام ١٨٩٨م للدراسة فيها ، وعند تشكيل الحكومة العراقية عين عضواً في مجلس الاعيان ١٩٢٥م ، ثم أصبح رئساً لمجلس الاعيان من عام ١٩٢٩م إلى عام ١٩٤٢م ، واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٨م ، ثم عاد ليصبح رئيساً لمجلس الاعيان عام ١٩٥٣م إلى عام ١٩٥٥م ، توفي في بغداد ٣ نيسان ١٩٥٦م . للمزيد ينظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٢٩ .

(٦٧) تألفت الدورة السادسة لمجلس الاعيان من : الرئيس السيد محمد الصدر ، نائب الرئيس مولود مخلص ، السكرتير السيد طه الراوي ، الأعضاء هم : أحمد عثمان ، عزرا دانيال ، آصف وفائي آل قاسم آغا ، جعفر العسكري ، جميل المدفعي ، رشيد عالي الكيلاني ، سعيد آل معروف آغا ، عبد الحسين الجلبي ، عبد الله صافي اليعقوبي ، عبد المحسن أبو طبيخ ، علوان عباس الياسري ، محمد رضا الشبيبي ، محمد علي بحر العلوم ، محمود الأستر أبادي ، ناجي السويدي ، نوري السعيد ، ياسين الخضيري ، يوسف عمانوئيل . للمزيد ينظر : الياهو دنكور ، المصدر السابق ، ص١٤٢.

(٦٨) عبد الحسين الجلبي : هو عبد الحسين بن علي بن محمد بن هادي بن حسن بن محمد الجلبي ، ينتمي الى أسرة طائية تسكن شمال الموصل ، ثم انتقلت الى بغداد ، ولد في مدينة الكاظمية ١٨٧٦م ، عين وزيراً للمعارف في ثمان مرات أولها في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى عام ١٩٢٢م ، واخرها في وزارة جميل المدفعي عام ١٩٣٥م ، وكذلك عين وزيراً للمواصلات والاشغال ١٩٢٥ م ، ووزيراً للري والزراعة عام ١٩٢٧ ، وانتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب ثلاث مرات ١٩٢٥م ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠م ، وعين عضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٣٣م ، توفي عام ١٩٣٩ م . للمزيد ينظر ، مير بصري ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

(٦٩) مولود مخلص : وهو مولود مخلص أحمد بن رجب بن شهاب بن احمد الطويل بن مصطفى بن السيد محمد الملقب (عجان الحديد) ، ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٥م ، ودرس الابتدائية فيها ، ثم أكمل دراسته الاعدادية في المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد ، ثم سافر الى أستانبول للدخول في الكلية الحربية عام ١٩٠٣م ، وبعد تخرجه عين ضابطاً في الجيش العثماني السادس المرابط في العراق ، وبعد تأسيس الحكم الوطني في العراق ، عين متصرفاً للواء كربلاء عام ١٩٢٣م ، ثم عين في مجلس الاعيان عام ١٩٢٥م ، وانتخب نائباً عن لواء بغداد في المجلس النواب عام ١٩٣٧م ، ثم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أصبح رئيس مجلس النواب لأكثر من دورة ، توفي عام ١٩٥١م . للمزيد ينظر : محمد حسين الزبيدي ، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر ، (بغداد ، ١٩٨٩م) ، ص١١-٣٠.

المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية

- ملفات وزارة الداخلية

١-وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ٧٠٨٣ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة : التفتيش الإداري للواء بغداد ١٩٢٧-١٩٣٣ .

٢-وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ٧٠٥١ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة أنظمة الإدارة ١٩٣٠-١٩٣٥ ، صورة بيان وزارة الداخلية المرقم ١٩٦٤٦ في ٣٠ / ١٩٣٣/١١ المتعلق بتقسيم الألوية الى خمس مناطق تفتيشية .

٣-وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ١٠٧٥٨ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة : نظام التفتيش الإداري ١٩٣٢-١٩٥٢م .

٤-وزارة الداخلية ، الديوان ، ملفة رقم ٨٤٧١ / ٣٢٠٥٠ ، عنوان الملفة : وزارة الداخلية ديوان التفتيش الإداري ١٩٣٦-١٩٣٩م .

ثانياً : الوثائق المنشورة والمحفوظة في در الكتب والوثائق

أ- محاضر مجلس النواب والاعيان

١- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م ، الجلسة السادسة والثلاثون المنعقدة بتاريخ ١ تموز ١٩٣٣ م .

٢- م . م . ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة والعشرين

٣- م . م . ع ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة الثالثة عشرة لسنة ١٩٣٦م .

٤- م . م . ع ، الاجتماع غير الاعتيادي ، الجلسة العشرين المنعقدة في ٤ تموز ١٩٣٣م .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ب- القوانين والانظمة
١- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١- ١٩٣٢م ، (مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٢ م) .
٢- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣م ، (مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٣ م) .
٣- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ م ، (مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٧م) .
ثالثاً : الكتب العربية
١- احمد خليف العفيف ، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٢ – ١٩٣٢م ، ط١ ، (دار جرير للنشر ، عمان ، ٢٠٠٨ م) .
٢- علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنفكك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨م)، ط١،(دار الينابيع ، السويد ، ٢٠١٨ م) .
٣- محمد حسين الزبيدي ، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر ، (بغداد ، ١٩٨٩م) .
٤- وميض جمال عمر نظمي وأخرون : التطور السياسي المعاصر في العراق ، ط٢ ،(بغداد ، ١٩٨٦م).
٥- الياهو دنكور ، الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦م ، (مكتبة الحضارات ، بغداد ، ١٩٣٦م) .
٦- يحيى كاظم المعموري و فؤاد طارق العميدي ، نشاط نواب الحلة في البرلمان العراقي (١٩٣٣ – ١٩٣٩م) ، ط٢ ، (دار الفرات ، بابل ، ٢٠١٨ م) .
رابعاً : الرسائل والاطاريح
١- رائد راشد محمد الحياني ، رشيد طه الخوجة ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر حتى عام ١٩٤١م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة ديالى ـــ كلية التربية ، ٢٠٠٤م .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٢- علي إبراهيم محمد مصطفى إل مصطفى الظفيري ، لواء الديوانية في تقارير التفتيش الإداري ومحاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦م ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ـــ كلية الآداب ، ٢٠١٥م .

خامساً : البحوث المنشورة

١- قحطان حميد كاظم ، عبد العزيز القصاب حياته ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٨ – ١٩٦٥م ، مجلة ديالى ، العدد ٤١ ، ٢٠٠٩ م .

سادساً : الموسوعات

١- باقر أمين الورد المحامي ، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم ١٨٦٩ – ١٩٦٩م ، راجعه وقدم له : ناجي معروف ، ج١ ، (وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨م) .

٢- حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، ط١ ، (بغداد ، ١٩٩٦م) .

٣- خالد عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠٠٧م) .

٤- رفائيل بطي ، الأدب العصري في العراق العربي ، ج١ ، ط١ ، (المطبعة السلفية ، مصر ، ١٩٢٣م).

٥- سعد الحداد ، موسوعة أعلام الحلة منذ تأسيس الحلة حتى عام ٢٠٠٠ ، ج١ ، ط٢ ، (دار الفرات ، الحلة، ٢٠١٥) .

٦- مير بصري ، أعلام السياسة في العراق ،(دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩م) .

٧- ـــــــــــ ، أعلام الوطنية والقومية العربية ، ط١ ، (دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩م).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.